الأمم المتحدة

S/2006/230

مجلس الأمن

Distr.: General
10 April 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة موجهة من سعادة السيد كي رالا إكسانا غوسماو رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية بشأن وجود مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (انظر المرفق). وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صوفيا **بورغيس**
القائم بالأعمال بالنيابة

130406 130406 06-30531 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من رئيس جمهورية تيمور – ليشتي إلى الأمين العام

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبعث لكم مجددا بأسمى آيات الاحترام لقيادة الأمم المتحدة في عدة قضايا ذات اهتمام عالمي للمجتمع الدولي. كما أود أيضا أن أعرب عن شكري مرة أخرى للفرصة التي أتيحت لي للاجتماع بكم ولمخاطبة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في نيويورك.

وأنا أتابع اليوم الرسالتين اللتين وجههما سعادة رئيس الوزراء ماري ألكاتيري في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وسعادة وزير الخارجية خوزيه راموس خورتا في ٢ آذار/مارس فيما يتعلق بطلبنا بأن تنشئ الأمم المتحدة ''مكتبا سياسيا خاصا'' في تيمور – ليشتي لمساعدتنا في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٧. وإنني أفهم أن مجلس الأمن قد طلب إليكم تقديم اقتراح عن دور وهيكل وتكوين وجود الأمم المتحدة الجديد بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٦.

ومثلما ذكر رئيس الوزراء ألكاتيري في رسالته المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ فإننا نرى من الضروري بالنسبة لوجود الأمم المتحدة الجديد أن يشتمل على جميع العناصر الأربعة، أي وحدة المساعدة الانتخابية، ومستشاري تدريب الشرطة، وضباط للاتصال العسكري، والمستشارين المدنيين في المجالات الحيوية التي تتطلب مساعدة مستمرة. وفيما يتعلق بالمستشارين المدنيين، فقد حصلت الحكومة على موافقة البنك الدولي بالنسبة لقطاع المالية، وعلى موافقة جهات مانحة ثنائية على تمويل بعض الوظائف في الجهاز القضائي. بيد أن هنالك حاجة لتأمين خدمة المستشارين الدوليين لتعزيز خدمات النيابة العامة فضلا عن بناء الأساس التنظيمي والقدرة المؤسسية لوزارة الدفاع وقوات دفاع تيمور – ليشتي في ضوء التطورات الأخيرة. ولذلك سوف نغدو ممتنين للغاية لو تكرمتم بالطلب إلى مجلس الأمن كي يأذن بنشر ٨ إلى ١٠ مستشارين مدنيين لبناء القدرة المؤسسية في مجال الدفاع والنيابة العامة، كما نرحب أيضا بنشر موظفين لحقوق الإنسان لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها أثناء الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧.

نحن نعتبر أن من الضروري وجود جميع هذه العناصر تحت قيادة عليا وتوحيد جميع وكالات الأمم المتحدة في هذا ''المكتب السياسي الخاص''. وقد أثبت الوجود الموحد لجميع مؤسسات الأمم المتحدة تحت قيادة موحدة وممثل رفيع للأمم المتحدة عن جدواه في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة.

(توقيع) كاي رالا إكزانا **غوسماو**

رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية